السلطة الدينية والسلطة الدنيوية عند وليم أوكام

د/سوزان عادل فهمي عبد المعطي

مدرس فلسفة العصور الوسطي الأوربية

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

تمهيد

تعد مشكلة العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية من المشكلات الفلسفية الكبرى التي تناولها الفلاسفة والمؤرخون جميعًا؛ فنجد القديس إمبروز قد كرس كتاباته لبناء سلطة الكنيسة ، وتصدى للإمبراطور ثيودسيوس مذكرا « إياه أنه مجرد إنسان عليه الانصياع إلى ممثل السيد المسيح الذي يحمي الإمبراطورية، ويبدو أن استسلام الإمبراطور لمطالب القديس إمبروز نقطة تحول في تاريخ العلاقة بين الكنيسة والدولة في أوربا الغربية «(حسن ، ١٩٩٩ ، ص ٦٦).

وذهب إمبروز إلى أن كلا من السلطتين – الكنيسة والدولة – منفصلتان عن بعضهما البعض، وأنه يجب على الدولة أن تساعد الكنيسة، أما في المسائل الدينية فليس للإمبراطور التدخل، ويقول في ذلك : « فالقصور تخص الإمبراطور، والكنائس تخص الأساقفة « وأيضا كتب إمبروز إلى الإمبراطور فالنتينان الثاني» الجزية لقيصر، وهذا شيء لا ينكر، والكنيسة لله ، ومن ثم لا تخضع للقيصر، إن الإمبراطور داخل الكنيسة، وليس فوقها»(عبد الحميد ، ١٩٨٥ ، ص ١٥٨).

ويذهب البابا نيقولا الأول إلى أنه إذا عجز الحاكم العلماني عن المحافظة على السلام ، وجب على الكنيسة أن تتولي الحكم الزمني ، وطالب البابا جريجوري السابع بأن تكون الدولة التي أسسها المسيح لها السيطرة على الدولة التي أسسها قايين، ويرى أنه من حق البابا تعيين أو عزل رجال الدين من مناصبهم الدينية والدنيوية . وقد نسب إلى البابا ليو التاسع أنه رفض تعيين البابا من قبل الإمبراطور، وأنه يجب أن يكون ذلك عن طريق الانتخاب من الهيئات الدينية ، وقد أحال الأمر إلى رجال الدين لينظروا في أهليته للتصرف عن طريق الانتخاب .

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

وتطور الأمر على يد البابا فيكتور الثاني عام ١٠٥٩ ، عندما جعل البابا من حق هيئة الكرادلة (كانتور ، ١٩٩٣ ، ص ٣٤٤) . دون غيرهم ، وكان ذلك بمثابة خطوة مهمة نحو تقليص دور السلطة الزمنية في التدخل في شئون الكنيسة (أمين ، د. ن ، ص ١٣٣).

ومن هنا أصبح اختيار البابا والهيئات الإدارية من داخل المؤسسة الدينية . ومع تلك الاصلاحات بدأت الهياكل الإدارية المسيحية تظهر بوضوح ، فمن جهة بدت هيئة الكرادلة ذات سلطات واسعة من الناحيتين الإدارية والقضائية (حسن ، ١٩٩٩، ص ٧٦) .

ومع تطور الاصلاحات الكنسية بعد عام ١٢٤٥ تمكن الكرادلة و مستشارو البابا أن يشغلوا أهم المناصب في إدارات البلاط البابوي، وهي: عضوية المجلس البابوي وهيئة القضاة البابوي وإدارات الغفران ، وبمجيء البابا أنوسنت الثالث في بدايات القرن الثالث عشر أصبح البابا خليفة الله والقديس بطرس على الأرض ، ويعد البابا أنوسنت الثالث روما هي مقر البابوية والأباطرة والملوك والحكام الدنيويين هم عمال للبابوية ، وبقدوم القرن الرابع عشر اتخذ مجلس الكرادلة موقفا متغيرا من البابا، حيث طالبوا بالحق في رسم السياسة التي يجب أن يسير عليها البابا الذي سيكون موضع انتخابهم (براس ، د.ن ، ص ٤٧٣).

وهذا البحث ينقسم إلى الأقسام التالية:

أولاً: موقف أوكام من السلطة الدينية ونقده لها .

ثانياً : موقف أوكام من السلطة الدنيوية ونقده لها .

ثالثا : العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية .

رابعا:خاتمة البحث.

خامسا:المصادر والمراجع.

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

أولاً: موقف أوكام من السلطة الدينية ونقده لها .

في عام ١٣٢٨ حتى عام ١٣٣٥ كتب أوكام عن مشكلة الفقر وفكرته عن الفرنسيسكان ، وكان أوكام يؤيد الإمبراطور الألماني البافاري ؛ حيث قام الإمبراطور باستغلال موقف الإخوة الأصاغر من البابا لمصلحته، ومن الطبيعي أن يأخذ أوكام نفس الاتجاه بسبب صراعه مع البابا، ولكن هناك سبب أقوى يجعل أوكام يؤيد الإمبراطور ؛ حيث كان البافاري يحارب من أجل استقلال وفصل السلطتين (السلطة الدينية والسلطة الدنيوية)، وقام أغلبية الأمراء بانتخابه وصرح البابا يوحنا الثاني والعشرون بأن لديه الحق في تحديد من هو الإمبراطور الروماني الشرعي .

ويرى أوكام أن هذه الصراعات بين الفرنسيسكان والإمبراطور هي صراعات على حقوق؛ حيث كان الفرنسيسكان يدافعون عن حقوق وأفكار دينية ، وصراع الإمبراطور يكفله القانون الإلهي والطبيعي . ويوضح أوكام أن هاتين القضيتين قضية واحدة؛ لأن كليهما ضد ظلم السلطة الدينية المطلقة و مشكلة الفقر هي مشكلة فرعية .

وعرف أوكام السلطة المطلقة للبابا بأنها « سلطة عامة وشاملة ومطلقة، وهي السلطة العليا التي يمتلكها البابا بشكل مطلق، وهذه السلطة بلا حدود ، ولا يقيدها قانون بشري أو مؤسسة أو معاهدة أو اتفاقية ، والقيد الوحيد لسلطة البابا يتم فرضه من القوانين الإلهية والقانون الطبيعي الثابت الذي لا يتغير ، وجميع الأشياء التي نهى عنها الرب ومنعتها القوانين الطبيعية على جميع الكائنات البشرية بدون استثناء محظورة ومحرمة لا يمكن أن يأمر بها البابا أو يطلبها» (Buytaert , 1992, p. 477)

هناك العديد من الأمور والأشياء التي يجب أن نفهم أنها متوقعة نتيجة السلطة التي حصل عليها بطرس من خلال ما جاء في الكتاب المقدس في قوله تعالى « كل ما تربطونه على الأرض سوف يكون ملزما أيضًا في السماء» (إنجيل متى ، آية ١٩).

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

وما الذي يقصده المسيح حول هذه السلطة؟ ، يجيب أوكام عن ذلك كالتالي:

الفريق الأول : يرى أن هذه الكلمات تعني أن المسيح قد وعد بيتر القديس بالسلطة الكاملة ليس في الشئون والأمور الدنيوية ، وإنما في الشئون والأمور الدينية .

الفريق الثاني : يرى أن هذه الكلمات تعني أن المسيح يقدم وعدا للقديس بيتر بالسلطة المطلقة فقط على الذنوب والجرائم من أجل أن يتم تقيدهم والتوقف عنهما من خلال التوبة.

والفريق الثالث : يشير إلى أن المسيح أعطى أو وعد القديس بطرس بالسلطة على الذنوب في كل من طقوس الاعتراف والتوبة

أما الفريق الرابع : فيذهب إلى القول بأن المسيح لا يعطي قوة أو سلطة أكبر للقديس بطرس وتابعية أكبر من الرسل أو التلاميذ الآخرين ، ولكنه وعده مثل الآخرين ببعض السلطة فوق الذنوب والخطايا والنادم أو التائب عن الخطايا ، ولكن ليست سلطة مطلقة.

والفريق الخامس : يعتقد أن السلطة الباباوية يجب أن تكون مقيدة بهذا الشكل، وألا تتسع لتصل إلى جميع الشئون الدينية فهم يقولون: إن السلطة الباباوية التي وعد بها القديس بطرس من خلال كلماته « كل ما تربطونه على الأرض سوف يكون ملزما أيضًا في السماء هي سلطة تمتد فوق كل ما هو من الضروري لإدارة الشعب المسيحي وللحفاظ على حقوق وحريات الآخرين.

يرى أوكام أنه من الهرطقة ادعاء أن البابا له كل السلطة والقوة؛ حيث تتناقض السلطة المطلقة مع ما ورد في الكتاب المقدس ؛ عندما صاغ البابا أنوسنت الثالث الحجة لهذه السلطة إلى البابا مستشهداً بقول الرب لبيتر أو بطرس كما في قوله تعالى: « كل ما تربطونه على الأرض سوف يكون ملزما أيضًا في السماء « ويرد أوكام أنه لو ذكر المسيح

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

عدم وجود استثناءات فإنه يوجد استثناءات من وجهة نظر أوكام؛ لأنه لا ينبغي أخذ البيانات كما في الكتاب المقدس يقول بولس : « الأطفال طاعة والديك في كل شيء» و « العبيد طاعة أسيادك في الجسد في كل شيء كما تخضع الكنيسة للمسيح لذلك أيضا تخضع النساء إلى الرجال في كل شيء، ومع ذلك في كثير من الأمور لا يكون الأطفال ملزمين بطاعة والديهم؛ لأنهم أحرار وزوجات لأزواجهم والعبيد ليست ملزمة بطاعة أسيادهم في كل شيء دون اعتراض « (Spade ,1999 , p 311.)

الاستثناءات التي يؤكد عليها أوكام هي أن الباباوات يجب أن تحترم الحريات والحقوق بموجب القانون الإنساني والتي تشمل قانون الأمم والقانون المدني بشرط أن تكون هذه الحقوق متسقة مع القانون الوضعي والطبيعي والإلهي ومن هنا يرفض أوكام السلطة المطلقة للبابا ويرى أنها هرطقة؛ لأن البابا لو تلقى من المسيح امتلاك السلطة وتصرف على هذا الأساس لاستعبد جميع الشعب المسيحي ، وهذا وضع مضاد للإنجيل وللشروط الأساسية للتعايش السلمي بين البشر، « وتأثر أوكام في ذلك بما نص عليه الكتاب المقدس باسم الحرية ؛ لأنه يرى أن القانون الجديد في الكتاب المقدس قانون للإنسان الحر في المسيح، وأنه من الطبيعي ألا نعترف بأي نوع من أنواع العبودية، مثل: القانون القديم الذي تم فرضه على اليهود، وأنه من التعارض في الكتاب المقدس أن يسمح بالعبودية أو أن يكون جميع البشر عبيدًا للبابا « (Buytaert,1999, p 499.)

ويدلل أوكام على ذلك بقوله : « وبمقارنة شريعة موسى بشريعة الإنجيل فإن الأخيرة تنطوي على قدر أقل من العبودية ... ولأن عبودية الشريعة الموسوية لا تحتمل ، لما تفرضه على المؤمنين .. وللحديث عن عبودية شريعة موسى يقول : أي بيتر المبارك إن الشريعة الموسوية بها قوانين ثقيلة لا يمكن لبشر تحملها ؛ لذا لم يفرضها الله على عباده المسيحيين «

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

(Ockham , 1992 , p. 22)

يضيف أوكام أن هناك عواقب عند وضع السلطة بصورة مطلقة في يد إنسان واحد ؛ لأنه قد يغير حال المجتمع، ويمكنه طرد الملوك والكهنة ورجال الدين وتنصيب مجرمين في منصب الحكام ، ومن هنا رفض أوكام السلطة المطلقة للبابا. وذهب إلى القول بأن للبابا له سلطة كبيرة على القُصر الذين لا يعرفون كيفية إدارة شئونهم، ويتعهد البابا برعايتهم وتوجيههم سواء في الأمور الدينية أو الأمور الدنيوية حتى لا يأتوا بأفعال ضد القانون الطبيعي أو السماوي «(Ockham , 1992,p21)

وأقر أوكام بأن سلطة البابا محدودة ، فهو خادم لا سيد وأنشئت سلطته لمصلحة الرعايا ، وهذه السلطة ليست من شأن البابا والمجمع المسكوني ، بل الكنيسة هي التي تحدد الحقائق التي تشكل حياتها وهناك سؤال يطرح وهو ماذا يبقى لحضور الروح القدس من دور في جماعة المؤمنين لو كانت مهمة إصدار القوانين وفرض الحقائق من شأن البابا والمجمع المسكوني ؟

نجيب على ذلك بأنه لا مكان للحكم الديني ولا الأرستقراطي في الكنيسة ، ولابد من إفساح المجال للمؤمنين الذين من حقهم وحدهم العصمة « وهذا هو الوضع المثالي الذي على ضوئه ينتقد أوكام البابوية المتسلطة والعاملة على احتكار ضمير المؤمنين الديني لذاتها والتي تبدو على طرفي نقيض مع الكنيسة كجماعة حرة للمؤمنين حيث سلطة البابا عليها أن تكون مجرد حماية لحرية إيمان أعضائها» ad (Reale & Antiseri ,1985.p479)

يوضح أوكام في كتابه الحوار أن سلطة البابا يحكمها فكرة السلطة الدينية الأعلى ، ولابد أن تكون في نطاق حدودها ، وبعد أن أقر بأن سلطة البابا ليست مطلقة ؛ فقد أوضح أنها سلطة كبيرة وعظيمة، ودلل على ذلك بعدة نقاط مهمة هي كالتالي:

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

النقطة الأولى : أن المسيح قام باختيار بطرس كرئيس وأمير وأسقف على جميع التلاميذ والمؤمنين، وبالتالي لم يقم التلاميذ بانتخابه أو غيرهم.

النقطة الثانية : بما أن البابا هو خليفة أو تابع بطرس ، فإنه له السلطة الأعلى في جميع الأمور والشئون الدينية المرتبطة بالقانون الإنجيلي أو الكنسي، ولا ينتمي إلى أي قانون بشري، مثل: تنظيم الطقوس الدينية جميعها، وتعيين الكهنة وغيرهم.

النقطة الثالثة : ليس لدى البابا الحق أن يلزم أي شخص بأداء أي مجهود، مثل: ملاحظة المستشارين أو متابعة الأعمال التي لا ترتبط بعقيدة الإيمان والأخلاق الحميدة.

النقطة الرابعة : يرى أوكام أن البابا لديه سلطة قهرية أو قسرية ، وهذه السلطة القسرية يجب أن تكون في حدود الجرائم الدينية التي يتم ارتكابها ضد القانون المسيحي .

النقطة الخامسة : البابا الذي يتم انتخابه يكون حرا فلا يخضع لسلطة علمانية أو تشريعات أو سلطة قضائية دنيوية ؛ ولكن باستثناء واحد إلا إذا هرطق أو ارتكب جريمة تهدد الأمن العام.

النقطة السادسة : لدى البابا الحق مثل الكنيسة أن يطلب من المؤمن كل الأعمال الصالحة الدنيوية الضرورية التي بدونها لا يمكن تأسيس حكومة وإدارة مثمرة في الكنيسة (Buytaert ,1999, pp451-452).

و يتضح أن كل سبق يمثل السلطة المنظمة عند البابا كما يراها أوكام من خلال الكتاب المقدس وتعاليم الآباء في الكنيسة ورجال الدين والقديسين وخاصة القديس برنارد . و أن هذه السلطة للبابا سلطة كاملة، وفي نطاقها الديني وليست مطلقة وكل مسيحي يخضع للبابا بوصفه رئيسه

الأعلى طبقاً للمؤسسة الإلهية، والإمبراطور ليس استثناء من هذا ، وأن البابا هو خادم جميع المسيحيين .

ثانياً: موقف أوكام من السطة الدنيوية ونقده لها .

يشير أوكام إلى أن السلطة الدنيوية تكون ممثلة في سلطة الإمبراطور، وهي كما يلي :

أ-السلطة الدنيوية .

عندما فر تشيزينا ورفاقه من أفينيون ذهبوا لحماية (محكمة) الإمبراطور الألماني لودفيج البافاري ، وكان البافاري قد حرم من قبل يوحنا الثاني والعشرون لممارسة الحقوق الإمبراطورية دون الحصول أولا على موافقة البابا في المسائل الزمنية ، وكان الإمبراطور المنتخب بحاجة إلى موافقة البابوية ؛ لأن الإمبراطورية كانت خاضعة للكنيسة، ومن ناحية أخرى رأى تشيزينا أن تدخل يوحنا مع حكومة الإمبراطورية كان ظلما وهذه المظالم تهدد حقوق الإمبراطورية وحقوق جميع الحكام الدنيويين بل جميع البشر(Spada, 1999,315.).

قبل أن يصبح قسطنطين مسيحياً كانت له سلطة حقيقية وممنوحة، ولكنها ليست مسموحا بها ، وقد أساء قسطنطين استخدام هذه السلطة، وأشار إلى ذلك أوغسطين عندما قال « إنه قد يكون هناك سلطة أو قوة حقيقية صادقة وشرعية، ويتم إساءة استخدامها، مثل: الحال في الزواج الشرعي أو الجمال الحقيقي للجسد ولن نجد أن قسطنطين اعتزل السلطة وتركها في أيدي سيلفستر ، على الرغم من أننا نقرأ أنه قام بمنح الكثير من المقاطعات أو الممتلكات والحقوق والحريات والمناصب والمزايا للقديس سلفستر وأتباعه « (Ockham , 1999, p 98 .).

ولم تكن هناك إمبراطورية خارج الكنيسة ؛ لأن الفترة الزمنية التي أصبح فيها الرومان أو كانوا مسئولين عن اختيار الإمبراطور مسيحيين لم

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

تكـــن الإمبراطوريـــة موجـــودة خـــارج الكنيســـة ، ويـــرى أوكام أن هنـــاك ســـلطة أو قـــوة دينيـــة اغتصبهـــا المهرطقـــون بقـــوة قوانيـــن الإنجيـــل فهـــي ســـلطة فيمـــا يخـــص الحرمـــان الكنســـي التـــي تتـــم بنـــاء علـــى قوانيـــن الإنجيـــل لكثيـــر مـــن الطقـــوس الدينيـــة وهـــي ســـلطة باطلـــة وفاســـدة ، أمـــا ســـلطة التعميـــد الحقيقيـــة فتوجـــد خـــارج الكنيســـة حتـــى لـــو تـــم منـــع المهرطقيـــن مـــن الكنيســـة، وأن ســـلطة التعميـــد ، ومنـــح الأوامـــر أو الرتـــب هـــي أمـــور دينيـــة أو روحانيـــة بصـــورة أكبـــر وترتبـــط بالكنيســـة وســـلطتها بصـــورة كبيـــرة. وهـــذه الحقيقـــة لا تثبـــت أنـــه لا توجـــد تشـــريعات دنيويـــة حقيقيـــة، ولا توجـــد ســـيادة للشـــئون الدنيويـــة، وتوجـــد فـــي الحقيقـــة خـــارج الكنيســـة ؛ « لأنـــه فـــي فتـــرة زمنيـــة لـــم تكـــن الإمبراطوريـــة الرومانيـــة توجـــد خـــارج الكنيســـة ، ولكـــن كان هنـــاك ســـلطة وتشـــريعات دنيويـــة حقيقيـــة وســـيادة فـــي الأمـــور والشـــئون الدنيويـــة توجـــد فعليـــا خـــارج الكنيســـة ، وفـــي عصـــر قســـطنطين إن الأشـــخاص الذيـــن لـــم يؤمنـــوا عندمـــا تحـــول قســـطنطين لديانـــة حافظـــوا علـــى تشـــريعاتهم وســـيادتهم الدنيويـــة، وهـــذا لـــم يتـــم حرمانهـــم مـــن خـــلال القوانيـــن الإلهيـــة أو البشـــرية ، وبالإضافـــة إلـــى ذلـــك فـــإن قســـطنطين وغيـــره لـــم يصـــدر قـــرار حرمـــان ضدهـــم ، وبالتالـــي يظـــل هنـــاك غيـــر مؤمنيـــن لديهـــم ســـلطة دنيويـــة، ليـــس فقـــط فـــوق زوجاتهـــم وأطفالهـــم ولكـــن فوق أشـــخاص آخريـــن مـــن العبيـــد ومـــن الأحـــرار وكذلـــك فإنهـــم لديهـــم ســـيادة حقيقيـــة علـــى الأمـــور والشـــئون الدنيويـــة » (Ockham , 1999, p 98.).

ب-موقف أوكام من البابا يوحنا الثاني والعشرون .

يوضـــح أوكام أن البابـــا يوحنـــا الثانـــي والعشـــرون كان مهرطقـــا، ويتصـــف باللاعقلانيـــة واللامنطـــق ومخطئـــا، ويوضـــح ذلـــك مـــن خـــلال عـــدة جوانـــب، وهـــي كالآتـــي :

الجانـــب الأول : إن قـــوة وضـــع القوانيـــن والحقـــوق البشـــرية كانـــت للشـــعب ونقـــل الشـــعب ســـلطة وضـــع القوانيـــن للإمبراطـــور، وبالتالـــي فـــإن الشـــعب الـــذي

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

يضم الرومان وغيرهم نقل سلطة وقوة القوانين إلى آخرين، مثل: الملوك أو الأشخاص، كما في الكتاب المقدس . « إن القوانين البشرية أو الإنسانية لم تشمل فقط قوانين الأباطرة والملوك، ولكن تضم قوانين الشعوب وقوانين الآخرين ممن لديهم سلطة وضع القوانين؛ لأن قوة تخصيص الأشياء الدنيوية قد منحها الرب للبشر، والأشياء الدنيوية التي يتم امتلاكها بواسطة قوانين البشر فإنه يمكن امتلاكها بواسطة قوانين الأباطرة والملوك وبواسطة الأعراف أو العادات أو التقاليد المنطقية ، و القرارات الرسمية التي جلبها أو وضعها الشعوب ممن لديهم سلطة وسيادة من الآخرين أو الشعوب « Ock-ham , 1999, p 99))

الجانب الثاني : حاول البابا يوحنا إثبات أن حق الملكية أو السيادة تم وضعه بواسطة القانون الإلهي ؛ لأنه قبل أن يتواجد الملوك وقوانينهم كانت هناك أشياء تخص أشخاصا محددين ، وهذه الأشياء لم تكن ملكا لأي شخص ما في صورة ملكية أوسيادة حصرية قبل أن يكون هناك أشخاص منحهم الرب السلطة أو القوة أن يقوموا بتقسيم الأشياء بينهم ، وهذا يثبت أن الملكية كانت موجودة قبل الملوك، ولا يمكن إثبات أنها وجدت بواسطة القانون الإلهي» (Ockham , 1999, p100)

الجانب الثالث : أخطأ البابا يوحنا عندما قال بأن السيادة والملكية الحصرية أو الشاملة تم تقديمها في دولة البراءة ، وقبل وجود حواء كان آدم لديه سيادة ملكية وحصرية وشاملة، وليست سيادة أو ملكية مشتركة أو عامة ؛ لأن في دولة البراءة لم تكن السيادة أو الملكية الحصرية أو الكلية موجودة؛ لأنه قبل الخطيئة أو الظلم لم يتم تقسيم أي شيء ما بين البشر، ولم يقل أي شخص هذا ملكي ولو كان آدم لديه سيادة وملكية قبل خلق حواء فإنه بالاستناد إلى حقيقة أن شخصا واحدا فقط كانت لديه السيادة أو الملكية لا يمكن أن يتضح أنه لديه سيادة أو ملكية حصرية « Mcgrade, p 108 , 2008 .)

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

يعطي أوكام مثالا واضحا لذلك، وهو إذا مات جميع الرهبان الآخرين في الدير، وتبقى واحد منهم فقط فإن هذا الراهب وحده سيكون له الحق في السيادة فوق الدير وحق ملكيته، ولا يمكن أن نقول: إنه لديه سيادة أو ملكية حصرية أو حق حصري ، وهذا لأنه أصبح المالك عند وفاة الرهبان الآخرين، ويوجد حق للرهبان الذين سوف يأتون في المستقبل لهذا الدير .

ويوضح أوكام أن آدم أيضا لم تكن لديه سيادة وحده، ولكن هذه السيادة لزوجته وللآخرين بعده، فهو لا يمتلك القوة من الاحتفاظ لنفسه بالسيادة لنفسه، وينكر ويرفض سيادة وملكية زوجته والآخرين، ووصل إليهم هذا كفضل من الرب ، وبعد أن أثبت أوكام أن البابا مهرطق ومخطئ ذهب إلى وجود ما يسمى بالمجمع الكنسي أو ما يطلق عليه المجلس العام .

ج- المجمع الكنسي عند أوكام .

وهذا المجمع هو عبارة عن مؤسسة معروفة قبل أن تصل البابوية إلى الوضع الملكي بوقت طويل وقبل أن تصبح المراسيم البابوية أداة للملكية البابوية ، وقبل القرنين الرابع والخامس الميلاديين كان المجمع الكنسي بمثابة الاجتماع الذي يصدر القرارات المتعلقة بالموضوعات العقائدية النظامية والطقوسية ، والمجالس المسيحية القديمة بدءا بمجلس نيقية عام ٣٢٥ ، وانتهاء بمجمع خلقيدونيا عام ٤٢١ لم تكتسب أهمية كبيرة . (حسن ، ١٩٩٩ ، ص ١٠٢)

ويذهب جراتيان إلى القول بأن المجالس أو المجامع المحلية تقوم على تنفيذ قوانين المجالس العامة ، وقوانين المجالس الإقليمية، مثل: مجلس أو مجمع جانجراى ومجلس انكيرا في القوانين الكنسية كانت من جانب مجلس عام أو مجلس البابا» (Carlyle,(w.d) p170.)

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

وفي القرن التاسع كان النشاط المجلسي مزدهرا ؛ لأن المجالس كانت بمثابة الأدوات الأساسية في تنفيذ النهضة الكارولنجية، وكانت تشكل برنامج قوي ليس النظريات الكنسية المجردة فقط ولكن أيضا لترجمة الموضوعات إلى لغة ملموسة للقانون « (Ulmann,1975 . p 152) ..

أما القرن العاشر والحادي عشر فكانت فترات ركود من النواحي الفكرية لكن كانت للمجالس أو المجامع أهمية بالغة ، أما في القرنين الثاني عشر والثالث عشر فوجد مايسمى بالمجالس اللاترانية، وهذه المجالس كانت تعقد في اللاتران، وهي عبارة عن كنيسة اسقفية خاصة بالبابا في روما كانت تمثل استمرارا للمجالس المنعقدة مع الأباطرة، وكانت تعقد بأمر البابا ولها سلطة تشريعية عالمية.

ونجد أن هناك فرقا بين المرسوم البابوي والقرار المجلسي في طريقة النشر، فالمرسوم البابوي كان يوجه لمتلقين معينين، ويتناول نقاطا قانونية محددة تظهر ارتباطا بحالات معينة، أما القرار المجلسي فينشر في جلسة مفتوحة بعد الاجتماع الموسع، وكان يضع قواعد عامة يجعلها قانونا غير موجه لأشخاص معينين « ((Ulmann,1975 . p 157

أما في القرن الرابع عشر فيؤكد أوكام ضرورة عقد مجلس عام يتم عقده للطوارئ بدون إجماع أو طلب البابا، وهذا المجلس يوضع عندما يتم اكتشاف أن البابا مهرطق، وهذا المجلس يشمل رجالا من العامة ، والأساقفة ومن لديهم علم بالقانون الإلهي . ويخص الملوك والأمراء والسلطات أو القوى العامة ، ويخص جميع الكاثوليك إذا كان على دراية بهرطقة البابا وباهمال من انتخبوه لذلك الأمر حتى النساء يجب عليهم الحضور أيضاً (Lewis , 1954. P. 398 .)

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

ويجب أن يكون أساس التمثيل فيه لذلك العديد من الطوائف، مثل: الأديرة ومجالس الكاتدرائيات وغيرها فمن يملكون حق عضوية الكنيسة، فمن المؤكد أن أوكام لم يفكر في تمثيل المسيحيين كأفراد ووحدات سكان مناطق معينة ، بل جماعة تستطيع العمل بنفسها ككل أو تعمل عن طريق ممثليها، وهذا يطلق عليه التمثيل المباشر ، وتنتخب الطوائف الدينية في كل منطقة كالأسقفية من يمثل في مجمع كنسي أو كما أطلق عليه أوكام مجمع عام" (Tierney , 1955 , P.7)

يؤكد أوكام أن هناك العديد من الدلائل على إمكانية عقد المجلس بدون سلطة البابا كالتالي:

الدليل الأول : يتم انعقاد المجلس للحكم على البابا، وبالتالي يمكن عقد مجلس عام للحكم على الهرطقة عند البابا، وإثبات ذلك أن الأساقفة الذين اجتمعوا للاستفسار عن أفعال وثنية القديس مارسيليليوس كان اجتماعهم في مجلس خاص بدون سلطة من نفس البابا مارسيليليوس ، وأن التجمع الذي انعقد للحكم على عزل البابا يوحنا الثاني والعشرون كان مجلسا خاصا .

الدليل الثاني : أي شعب وأي مجتمع وأي أشخاص لديهم القدرة على عمل قانون لأنفسهم بدون موافقة أو سلطة أي أشخاص آخرين، ويمكنهم أن يمثلوا المجتمع كله أو جسده ، ولكن جميع المؤمنين جسد واحد كما أخبرنا القديس بولس في رسالته لأهل رومية « نحن الكثيرين جسد واحد في المسيح « وأننا بالتالي شعب واحد ومجتمع واحد لذا يمكنهم انتخاب أشخاص محددين يمثلون المجتمع كله وإذا تم انتخاب الأشخاص واجتمعوا معا فإنهم بهذا يكونون مجمعا أو مجلسا عاما، وبهذا يمكن عقد مجمع عام دون اللجوء لسلطة أي شخص مؤمن أو غير مؤمن.

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

الدليل الثالث : أن الكنيسة العالمية تجتمع معا لتنسيق شيء ما ، توصف بأنها مجلس عام، ويمكن اختصارها إلى عدد صغير، وهذا ليستطيعوا التجمع معا في نفس الوقت؛ لأنه في أحد الأمثلة بعد صعود المسيح كان العدد صغيرا ، مما يعني أنه من الممكن أن يكون عددًا صغيرًا فينعقد المجلس المصغر من الكنيسة العالمية بدون وجود البابا « (. Lewis, 1954, p 401).

يوضح أوكام أن النظام في المجتمع الكنسي ينقسم إلى حزبين « الحزب الأول: يمثله الفرنسيسكان أو الروحيين المتعصبين ، أما الحزب الثاني فتمثله الأديرة ؛ حيث ينتمي تشيزينا وأوكام إلى الفرنسيسكان الروحيين وغيرهم من الفارين الهاربين من أفينيون بفرنسا التي قد حاول بها أوكام الحفاظ على الفكرة المثالية عن الفقر والتقشف التي نادى بها الأسيزي ، أما نظام الأديرة فكان يعترف بالمثالية ويقوم بتنازلات من أجل تلبية احتياجات عملية للهيئات الدينية ورأى كل من الطرفين أنه يتهم الآخر بالبدعة ، وهذا السؤال واحد عند الطرفين، هل كان على الفرنسيسكان أن يتخلوا عن حقوق الملكية؟ « (Voegelin, 1999, P 114.) وهذا ما جلب لهم الصراع مع البابايوحنا.

يرفض أوكام الرأي القائل بأن الإمبراطورية من البابا، ويستدل في ذلك بأدلة نقلية عقلية كالتالي :

أولاً : الأدلة النقلية :

يتأثر أوكام بالعديد من آيات الكتاب المقدس التي توحي بأن الإمبراطورية ليست من البابا كما في قوله تعالى « وسلطة على الوحش والطير « (سفر يشوع بن سيراخ،الإصحاح ٤ ، آية ١٧). ويرى أوكام في هذه الآية أن آدم لم يكن سيد الوحش والطير قبل وجود حواء، ويمكن فهم هذا النص على أنه يشير إلى سيادة أو ملكية شيء ما لشخص ما ، ومثال ذلك: الشخص الذي لديه حيازة حصان عندما يستطيع التحكم

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

في هذا الحصان، وأنه يشعر بالسعادة عندما يمسك اللجام أو غيره من الأدوات المادية، ثم يفقد الإنسان هذه السيادة بسبب الخطيئة. وأيضا قوله تعالى « ومن يسمع لكم في هذا الأمر لأنه كنصيب النازل إلى الحرب نصيب الذي تقيم عند الأمتعة؛ فإنهم يقتسمون بالسوية، وكان من ذلك اليوم فصاعدا أنه جعلها فريضة وقضاء لإسرائيل إلى هذا اليوم « (سفر صموئيل ،الإصحاح ٣٠ ، آية ٢٤ ، ٢٥).

يتضح من هذه الآيات أن البعض حاول إثبات أن الإمبراطورية من البابا لعدم وجود ملكية حقيقية للأشياء الدنيوية، ولا توجد سلطة تشريعية دنيوية موجودة خارج الكنيسة ، وفشلت هذه الحجة لأنه لم يكن هناك سيادة حقيقة أو تشريع دنيوي حقيقي موجودين خارج الكنيسة بالفعل، وأن السيادة الحقيقية والتشريع الحقيقي فقط داخل الكنيسة ، وهذا لا يثبت أن الإمبراطورية من البابا.

يذهب أوكام إلى القول بأن للأباطرة سلطة على الشئون الدنيوية والتشريع الديني، وهذا ينطبق على الأباطرة غير المؤمنين ، ويستشهد أوكام بآيات من الكتاب كما في قوله : « كما يقول إبراهام لملك سودم « رفعت يدي إلى الإله الأعلى ، مالك السماء والأرض ، إنه من الحلقوم إلى نعل الحذاء ، فإني لن آخذ أيا من الأشياء التي تخصك « ومن هذه الكلمات يعد إبراهام الملك سودم أن يمتلك زمام الأمور الدنيوية . ويقول الله لإبراهام « اعلم أن المؤمن بذورك – أي أبنائك – ستكون غريبة في أرض ليست أرضها ، وستخضع للعبودية ويحزنهم ويؤلمهم لأربعمائة عام « هذه الأرض هي مصر ، مصر ليست بأرض إبراهام ولا أرض بذوره ... وبالتالي فمن المؤكد أن الأرض هي للمصريين من خلال السيادة والملكية . وكذلك قال الله لإبراهام « سأعطي لبذورك على هذه الأرض من نهر مصر « وهنا وعد الله أنه سيعطي أرض كنعان لأبناء إبراهام، وبالتالي

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

فهذه الأرض لم تكن له ولا تخص أي إنسان ، إذن فإن ملكية هذه الأرض تخص – بعد ذلك – الكنعانيين غير المؤمنين والذين يعدون خارج شعب الله « (Ockham,1999, p.74).

وأيضا يقول كيروس « لقد منحني الله كل ممالك الأرض، وأمرني ببناء بيت له في القدس « وقوله أيضا « قد قهرت الأمم أمامك ، ورددت الملوك ، وفتحت الأبواب أمامك ، سأمنحك كنوزاً وأشياء أخرى لا تعرف عنها شيئا كي تعلم أنني الإله « ويقول أيضًا دانيال للملك غير المؤمن نابوتشودأنوسور « قد منحك ملك الملوك وملك السماء ، سلطة إمبراطورية وجاه . وقد أعطاك في يدك وتحت تصرفك جميع الأماكن التي يعيش فيها البشر وحشرات الأرض وكذلك طيور السماء ووضع كل الأشياء تحت تصرفك « « الإله الأعظم أعطى « « مملكة أبيك وعظمته وفخامته وشرفه « وقوله تعالى في انجيل متى « أعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله «

توضح هذه الكلمات أن المسيح على بعض الأشياء ملك لقيصر بالفعل؛ لأنه لم يقل: أعط لتجنب شراً كبيراً، ولكن قوله أعط ما لقيصر لقيصر، أي أعطه الأشياء الخاصة به « (Ockham,1999, p.77)).

يستشهد أوكام بقول أوغسطين إذ يقول « علم المسيح أن الجزية يجب أن تدفع إلى قيصر، وأن الجزية حق واجب ، وكما يقول الرسول « أعط لكل من يستحق الجزية ، من له الحق في الجزية « وهنا الجزية هي حق لقيصر بالفعل، ومن الواضح طبقا لسلطة المخلص أن للقيصر حق السيادة على الأشياء الدنيوية « ويتضح ذلك من خلال النصوص التي تشير إلى القيصر في العام الخامس عشر من الإمبراطورية القيصر « إذا حاربت هذا الرجل فلن تكون صديقاً للقيصر « وقول بولس « وقفت على كرسي العرش الخاص بقيصر حيث كان يجب أن أحكم ، وأناشد قيصر إلى قيصر الذي ناشدته، وإلى قيصر سوف تذهب « (Ockham,1999, p.78)).

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

يعرض أوكام نموذج يوحنا المعمدان وحديثه مع جامعي الضرائب وكذلك حديثه مع جنوده كمثال على سلطة غير المؤمنين على الأمور الدنيوية ، يذكر عندما سأل جامعي الضرائب يوحنا المعمدان عما يفعلون ، فقال لهم ألا يأخذوا أكثر مما يخصهم ، ولم ينصحهم بترك العمل ، بل دعاهم إلى أدائه بعدل ونزاهه ، فلا يأخذوا أكثر مما هو مستحق ، بالرغم ما في هذا العمل من صعوبات يصعب القيام بها بمنأى عن الوقوع في الخطيئة . والجزية التي يجمعها جامعوا الضرائب يأخذونها باسم غير المؤمنين ، والسؤال كيف يجمعون الجزية من المؤمنين بسلطة غير المؤمنين إلا إذا كانت لغير المؤمنين سلطة حقيقية على مثل هذه الأشياء الدنيوية؟ «(Ockham,1999, p.78).

وأيضًا حديث يوحنا المعمدان مع جنوده الذين يأخذون رواتبهم من حكام غير مؤمنين؛ إذ يأمرهم المعمدان بألا يعاودا احدا ، ولا يرموا إنسانا بالإثم ، وأن يقتنعوا بما يؤجرون . فكيف لأحد أن يأخذ أجره بحق مما لا يملك شيئا بالحق؟، وبالتالي فإن الحكام غير المؤمنين والذين يأخذون منهم الجنود رواتبهم لهم بالفعل وبالحق سلطة على الأشياء الدنيوية « Ockham,1999, p.78.)).

ثانياً الأدلة العقلية :

يوضح أوكام أن هناك أدلة عقلية تدل على أن سلطة الإمبراطور ليست من سلطة البابا، وتتمثل في القانون وخاصة القانون الكنسي ، وبعض الآراء والحجج اللاهوتية والسياسية، وهي كالتالي :

الأدلة الأولى: وتتمثل هذه الأدلة في مرسوم البابا نيكولاس « هو وحده أسسها « أي الكنيسة الرومانية « وهو من أنشأها، وأعطى القديس بطرس حقوق الإمبراطورية الدنيوية والسماوية. توضح هذه الكلمات أن المسيح أعطى القديس بطرس حقوق الإمبراطورية الأرضية الدنيوية،

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

وبالتالي كان لابد من الاعتراف بأن هذا من القديس بطرس، ونجد أن كلمات البابا نيكولاس كانت لتفسر بالعكس، أو بمعنى آخر لابد أن يتم اعتبار أنها خاطئة وغير معقولة «(Ockham,1995 p155).

يرى البعض أن البابا نيكولاس لم يقصد بحق الإمبراطورية الدنيوية والسماوية حقا وسيادة فوق الشئون الدنيوية ، ولكن سلطة دينية تمنع كل الخطايا ، وهي السلطة التي قال عنها المسيح لبطرس في إنجيل متى « وأعطيك مفاتيح ملكوت السموات، فكل ما تربطة في الأرض يكون مربوطا في السماوات ، وكل ما تحله على الأرض يكون محلولا في السموات «.

البعض الآخر: يرى أن البابا نيكولاس لا يقصد بالإمبراطورية السماوية الإمبراطورية التي لدى الكنيسة المنتصرة في السموات أو الجنة، وبالتالي فإن الإمبراطورية ليست من البابا، وأن بطرس لم يكن رئيسا لها، ولكنه لديه السلطة أن يفتحها، ومثال ذلك: حاجب الإمبراطورية له سلطة فتح غرفته ولكنه ليس لديه حيازة أو ملكية حقيقية لها ، وإذا أعطى الإمبراطور شخصا ما الحجرة الخاصة به فلا يجب عليه أن يمتلك هذه الحجرة الخاصة به من الشخص الذي يفتحها « (Ockham,1995,p156)

هناك من يرى أن نيكولاس كان يقصد بالإمبراطورية الدنيوية الأعضاء السيئين في الكنيسة المقاتلة أو المحاربة وأنه بالإمبراطورية السماوية أو الإلهية يقصد الأعضاء الذين يتصفون بالخير، وأن للبابا سلطة فوقهم وليس للحيازة أو السيادة، وبالتالي لا يقول: إن المسيح أعطي السيادة ولكنه أعطي حقوقا، وهذا هو حق التعليم والوعظ. «وإذا قبلوا العقيدة فإنه أعطى القديس بطرس الحق والسلطة فوق الإمبراطور في الأمور والشئون الدينية وحق استلام أو استقبال الأشياء غير الروحية من أجل المعيشة أو أداء مهنته؛ لأنه كما قال المخلص ويقصد به المسيح في إنجيل لوقا « لأن الفاعل مستحق أجرته « (إنجيل لوقا ، الإصحاح ٧ ، آية ١٠). وقوله تعالى «إن

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

كنا نحن قد زرعنا لكم الروحيات أفعظيم إن حصدنا منكم الجسديات») أهل كورنثوس الأولي ، الإصحاح ٩ ، آية ١١).

وهذه الكلمات لا تتعارض مع بعضها البعض، ولها كل هذه المعاني إذا لم يتم اعتبار أنها خاطئة، وهذا لوكان نيكولاس يقصد أن يؤكد أن المسيح منح القديس بطرس حقوق الملكية والسيادة على الإمبراطوريات الدنيوية والسماوية فإنه بذلك قد أخطأ « (Ockham , 1999 , p.158)

الأدلة الثانية : وهي أن الإمبراطورية ليست من البابا؛ لأن البابا يستطيع خلع أو عزل الإمبراطور، وهذا لأن البابا ليس لديه سلطة أكبر أن يعزل أو يخلع إمبراطورًا رومانيًا بصورة أكبر من عزل أو خلع أي ملك أو حاكم مهما كان، وإذا كان يظهر من ذلك أن الإمبراطورية الرومانية من البابا فسيظهر أن مملكة فرنسا وغيرها من البابا، وبالتالي فإن أليوس وإراتيوس لا يتحدثان عن الإمبراطور، ولكن كان إليوس يتحدث عن ملك فرنسا، وإراتيوس يتحدث عن أحد الفرسان اسمه هوج hugh الذي أقسم بعض من الفرسان المحددين على خدمته. وبالتالي يرى أوكام أنه كما أن البابا لا يستطيع من خلال سلطته أن يطرد أو يعزل ملك فرنسا لأنه أعلى سلطة منه أو يفوقه في الشئون الدنيوية فإنه لا يستطيع بواسطة سلطته أن يعزل الإمبراطور بسبب أي خطأ أو جريمة أخرى ماعدا الهرطقة «). Ock-ham,1999, p.79). وأن البابا لا يستطيع التدخل في ميدان السلطة الدنيوية إلا عرضا أو صدفة ؛ وذلك في حالة منفعة ظاهرة أو ضرورة قصوى، وفي هذه الحالة يصبح البابا بإمكانه أن يحاكم الإمبراطور الذي له عادة أن يحاكم البابا في كل ما يتصل بالشئون الدنيوية «(شوفاليه ، ١٩٧٩ ، ص ٢١٩).

يوضح أوكام أن هناك حالات يتم فيها عزل الإمبراطور أو طرده، وهذا لعدة أسباب :

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

السبب الأول : يطرد الإمبراطور على أساس وجود خلل أو عيب دنيوي أو خطأ أو ارتكاب جريمة، وفي هذه الحالة يكون إصدار من خلال الرومان أو يخص الرومان المسئولين عن إدارة وتنظيم الإمبراطورية، مثل: الأمراء الذين انتخبوا الإمبراطور، وإذا كان هؤلاء الأمراء قد تجاهلوا إصلاح الإمبراطور أو عزله فإن الأمر يؤول ليد الشعب الروماني وإذا لم يتم نقل السلطة من الشعب الروماني للإمبراطور فإن الشعب الروماني يعطيها للبابا بدلا منه لفترة زمنية محددة ، ومن خلال القانون الإلهي لا يمتلك البابا بشكل مستمر أو معتاد سلطة عزل الإمبراطور» (Ockham ,1999,p160)

السبب الثاني : يطرد الإمبراطور بسبب جريمة دينية ارتكبها تكون مباشرة ضد الديانة المسيحية وأن تكون الجريمة تستحق الإدانة والشجب، مثل: جريمة الهرطقة أو سب المسيح وما شابه ، وترتبط هذه الحالة بالبابا فهو رئيس الديانة المسيحية ، ولكن إصدار الحكم النهائي وتنفيذه من اختصاص مجلس الشيوخ أو الشعب الروماني، ويتم اعتبار البابا أحد أفراده، وأنه رئيسهم في الشئون الدينية ، وهذا ما يتم القيام به مع المهرطقين وغيرهم أنهم يعرضون أمام محكمة دنيوية ولكن إصدار حكم الموت أو قطع الأطراف وتنفيذ الحكم يتم تركه للقضاة الدنيويين، وهذه الطريقة لا يتم التخلي عن القواعد أو الأساليب الدينية ولا يتم تقليص حقوق وسلطة الآخرين بأي حال من الأحوال « (Ockham,1999, p.161)).

ومما سبق يتضح أن البابا ليس لديه سلطة طرد الإمبراطور أو عزله، وبالتالي لا يمكن إثبات أن الإمبراطورية من البابا أو أن الإمبراطور تابع وخادم له حتى لو كان لدى البابا سلطة كبيرة في عزل الإمبراطور .

الأدلة الثالثة : يتضح أن الإمبراطورية ليست من البابا كما قيل عن المملكة وتعيين الملوك في العهد القديم، كما يرى بعض من المداهنين

أو المتملقين، فهم يقولون: إن الكنيسة تقلد أفعال وأعمال العهد القديم ؛ لأن كل شيء تم كتابته فيه من أجل التعليم ، وكان يتم احترام الكهنوت قبل الملوك، فهم يقولون إن البابا صموئيل جعل ثاؤول ملكا ، وبعد ذلك قام بعزله وجعل ديفيد ملكا ، والكاهن الأعظم في القانون الجديد لا يجب عليه أن يحارب الحرب ، ولا يكون لديه زوجة ولا يضحي بالماشية أو أن يفعل الكثير من الأشياء الأخرى التي كان يقوم بها الكاهن الأعظم في القانون الجديد، وبالتالي ليست الكنيسة ملزمة بتقليد أعمال وأفعال العهد القديم إلا باستثناء الأخلاقيات ، وينص الكتاب المقدس على ذلك في قوله تعالى « لأن كل ما سبق فكتب كتب لأجل تعليمنا ، حتى بالصبر والتعزية بما في الكتب يكون لنا رجاء «) رسالة بولس إلى أهل رومية ، الإصحاح ٤ ، آية ١٥).

الأدلة الرابعة : يرى أوكام أن البابا هو الرأس الأعلى في المجال الديني، وليس هو مصدر القوة والسلطة الإمبراطورية، وكذلك فإن التصديق البابوي ليس مطلوباً ليكون الانتخاب الإمبراطوري مشروعا ، وإذا ما ادعى البابا لنفسه أو حاول أن يزعم السلطة في المجال الدنيوي ، فإنه يغزو أرضا ليس له الحق فيها وأن سلطة الإمبراطور ليست مستمدة من البابا، وإنما من انتخابه ، ويحل الناخبون محل الشعب. ونظر أوكام إلى السلطة السياسية بوصفها مستمدة من الله من خلال الشعب إما مباشرة من حادثة الشعب في اختياره للسيادة أو بطريقة متوسطة ...لكن السلطة لا تستمد في أية حال من السلطة الدينية أو تعتمد عليها « (كوبلستون ، ٢٠١٣، ص ١٧٣).

د- صفات الإمبراطور عند أوكام .

قبل أن نعرض صفات الحاكم عند أوكام نسأل، هل من الواجب أن يكون الإمبراطور خبيرا في اللاهوت والقانون المدني ؟ يقدم أوكام أحد الآراء فيما يخص اللاهوت، وأوضحت أحد هذه الآراء أنه يجب أن يكون الإمبراطور خبيراً في الكتاب المقدس في جميع أشكاله سواء في العهد

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

القديم وغيره ؛ وهذا لأنه ملزم بالدفاع عن الدين المسيحي.

أما الرأي الآخر فهو الذي كان أوكام يميل إليه هو أنه المفترض أن الإمبراطور أو الحاكم قادر على قراءة الكتاب المقدس وفهم معناه الحرفي ولكنه ليس أساسيا؛ لأنه بدون امتلاك هذه المهارة يمكنه الحاكم أن يدير الأمور والشئون الدنيوية بشكل عادل ونافع . وبالإضافة إلى ذلك يرى أوكام أنه لا يجب أن يكون الإمبراطور متمكناً من القانون المدني، أي يمكن أن يعرف القليل ويكون متخصصا فيه ؛ لأنه يرى أن هناك عدة أباطرة كانوا يتصفون بالعدل، وأن هناك ملوكا كانوا على معرفة قليلة بالقانون المدني، ولكنهم كانوا يتصفون بالعدل أيضا . « وكذلك الإمبراطور أو الملك يكون على عكس القضاة أو الحكام الأدنى منه في المنزلة ، لا يرتبط بالقوانين؛ لذا فإنه لا يجب على الإمبراطور الذي ينقصه الكثير من العلم والمعرفة حول اللاهوت أو القوانين المدنية أو القوانين الأهلية أن يعالج هذا الخلل أو المشكلة؛ لأنه قد يهمل مسئولياته كحاكم الذي تم ائتمانه على تنفيذها « (Ockham, 1995, pp 14-15.)

ومن الصفات والخصائص الشخصية الضرورية التي يجب أن يتحلى بها الإمبراطور، الحس الطبيعي و الطاقة أو القوة و استخدام المنطق والعقل في الحكم والرشد و اكتساب الخبرة في الشئون والأمور الدنيوية و الصدق أو الحق والوفاء والالتزام بالوعود ولا يجب الوفاء بالوعود التي ينتج عنها السوء والثروة والقوة والسلطة.

يرى أوكام أن البابا لا يجب أن يكون غنيا، ولكن الإمبراطور من وجهة نظر أوكام لا تتم مهنته إذا لم يكن هناك ثروات، وهذه السلطة لا تصبح أي شيء بدون الإكراه، ولن يتم ممارسة هذا بدون سلطة، و يجب على الإمبراطور أن يكون لديه التصميم والصرامة resoulteness والشجاعة ، وهي فضيلة من فضائل الروح ليستخدم ما لديه من موارد لتنفيذ السياسات المطلوبة من أجل الصالح المشترك . « (Ockham 1995, pp 15-16.).

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

ه- سلطة الإمبراطور، هل هي ممنوحة أم مسموح بها؟ .

يرى أوكام أن الإمبراطور لا يمتلك السلطة المطلقة في الأمور الدنيوية لما يلي:

الحجة الأولى : يذهب أوكام أن الإمبراطور لا يمتلك السلطة المطلقة ؛ لأنه لو امتلك السلطة المطلقة فإنه يمكنه وضع القوانين ، وهذه القوانين لا تكون للمنفعة العامة إذا امتلك الامبراطور السلطة المطلقة ، و تكون القوانين غير مخالفة للقانون الإلهي أو القانون الطبيعي « (Lerner & Mahdi,(w.d) p.495).

الحجة الثانية : لا يمتلك البابا السلطة المطلقة في المسائل الروحية ؛ لأنه لا يمكن أن يصف لأي شخص الأشياء التي هي من أعمال الفسق، مثل: صيام العذراء أو البتولية .

الحجة الثالثة : يذهب أوكام إلى أن البابا لا يملك أية سلطة شرعية دائمة على الإمبراطورلكن قد يكون له بعض من السلطة الشرعية الطارئة ؛ وذلك عندما يتوافر شرطان رئيسيان، هما كالتالي: **الشرط الأول** : موافقة الرومان أنفسهم ، **والشرط الثاني** : إهمال وتقصير الرومان في مواقف الضرورة الملحة ، وعلى العكس بعد أن صار الأباطرة مسيحيين اتضح أن هناك حالات طارئة تستلزم تدخل الإمبراطور في شئون الكنيسة ليس بوصفه إمبراطورا بل كقائد للمسيحية الرومانية ؛ وهذا بموافقة الرومان الكاثوليك الذين يخول لهم القانون الإلهي الحق في اختيار البابا أو رضاء بعض الأشخاص الذين عهد إليهم الرومان ببعض الحقوق الخاصة بشئون الكنيسة « (Ockham, 1989, p 9.)

الحجة الخامسة : يرى أوكام أن بوسع الإمبراطور أن يحاكم البابا ويعزله إذا تهرطق أو ارتكب إثما أو فاحشة، وذهب إلى أن التصرف في الشئون الدنيوية ليس من شأن البابوية بالاستناد إلى قول المسيح « أعطوا

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

ما لقيصر لقيصر « وأكد أوكام أن الإمبراطور يستمد سلطانه من الله بقرار من الشعب وليس من البابا « Hutton, 1996,P 161).)

الحجة السادسة : مما سبق يتضح أن للإمبراطور سلطة ممنوحة وليس مسموحا بها وليست مطلقة، ويتأثر أوكام في ذلك بقوله تعالى لبولس الرسول « هزمنا على الملأ، رجال غير مدانون ومواطنون رومان ، ولقد زج بنا في السجن « وقوله أيضًا « أخبرني هل أنت روماني؟ « وأجاب بنعم ورد التربين وهو المدافع عن حقوق العامة عند الرومان « كيف تقر بذلك بمثل هذه البساطة ؟ هل حصلت على هذه المواطنة بمال كثير ؟ قال بولس ولدت مواطناً « (Ockham,1989, p. 81).

ثالثاً:العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية .

اعترض أوكام على استبداد البابا بواسطة قاعدة المسيح ، ويقصد بها: الحرية، وأنه ليس للبابا أن يدعي امتلاك السلطة ، وأن ماهو حريص عليه في الحقيقة هي حقوق الكنيسة، فالكنيسة هي المعصومة لا البابا أو المجمع المسكوني ، ولما كانت سلطة البابا على الكنيسة خدمية ، فلذلك يرى أوكام أنه لا مبرر لادعاء بابا أفينيون الذي يرى أن سلطة الإمبراطور لا تأتي من الله إلا عبر البابا، ويقول إن المسيح والرسل لم يكونا فقط في نيتهم تأسيس مملكة زمنية ، وكان هدف رسالتهم الخلاص الروحي ، والإمبراطورية التي انتقلت من الرومان ثم إلى الأمة الألمانية قائمة منذ زمن المسيح ولم تنتظر البابا لتقوم بمهامها « Reale & Antiseri ,1985, p.484).)

ومن هنا فصل أوكام بين السلطتين الدينية والدنيوية، ويحاول أن يحدد مناطق العمل الحقوقي في المجتمعين، « ولا يستطيع أن يفعل ذلك إلا بمهاجمة البابا، وأن سلطة البابا لا تمتد بحسب النظام إلى حقوق وحريات الآخرين، من أجل إلغائها أو الحد منها وخصوصاً عن تلك الأباطرة،

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

أو الملوك أو الأمراء وغيرهم من العلمانيين؛ لأن الحقوق والحريات من هذا النوع هي من جملة الأشياء الدنيوية، وأن البابا ليس له سلطان عليهم، ولهذا السبب لا يمكن للبابا أن يحرم أحدا من حق لم يؤخذ منه هو بل من الله أو من الطبيعة أو من رجل آخر، وهو لا يستطيع حرمان الناس من حرياتهم التي منحهم إياها الله أو الطبيعة «(توشار ، ١٩٨٣ ، ص ١٧٥).

لكن يرى أوكام أن هناك تعارضا بين السلطتين ؛ « حيث إن البابا يجب أن يكون مثالاً وقدوة حكيمة ومقدسة، ولا يجب أن يكون ثرياً ، والإمبراطور يكون لديه التصميم والصرامة أي الشجاعة والجرأة، وهي فضيلة من فضائل الروح من أجل أن يستخدم ما لديه من مصادر وموارد لتنفيذ السياسات المطلوبة من أجل الصالح المشترك والقوة. وأن تقييد الأشرار أو مرتكبي الأخطاء وغيرها من وظائف الحكومة الدنيوية ، ويمكن تنفيذها بشكل منظم وفعال . وأن السمات والصفات المطلوبة للحاكم الدنيوي تختلف عن السمات والصفات المطلوبة للحاكم الديني ؛ بسبب اختلاف المسئوليات ، والمعرفة االتي تتضمن الخطأ والصواب والتي تكون مطلوبة للقائد الديني تختلف عن المعرفة المطلوبة للقائد الدنيوي « (Ockham ,1995 , p. 17).

وكما أوضح أوكام أن بين هاتين السلطتين تعارضا فإن بينهما أيضًا ترتيبا وتنسيقا ، وذلك بناء على مصدر كل منهما والتناسق بينهما، وأن هذا التناسق والانسجام بينهما يتم من خلال الاتحاد بينهما ؛ «وذلك لتحقيق الصالح المشترك، ولأن لهما غاية مشتركة ، ولهذا فإن سلطة البابا من المسيح مفيدة لمجتمع كل المؤمنين وضرورية لهم جميعا ، والسلطة الدنيوية هي في الأساس من أجل تحقيق نظام المجتمع والحفاظ عليه ومنع الجرائم وعقاب المجرمين وإلا سوف يعاني الوعاظ وغيرهم من الأساتذه من عدم تحقيق الصالح العام المشترك وأن كلا من الكنيسة والدولة ليست

لهم وظيفة بسبب الخطيئة ، ولكن كلا من السلطة الدينية والسلطة الدنيوية دواء وعلاج . وأكد الجوانب الموجبة، مثل: إن الدولة تمنع الجرائم وتعاقب المجرمين وتعمل على إعطاء الحقوق وتعين المسئولين وغيرها؛ لذا فهذه السلطات تبادلية «

ومن هنا فإن هذا التمييز بين السلطتين الدينية والدنيوية كان تمييزا واضحا يسمح بوجود إمبراطور غير مسيحي يحكم العالم، و هذا الإمبراطور يبعث أو يرسل السياسات الدنيوية إلى عالم الفساد والقوة الطاغية ، ومن هنا يلاحظ أن أوكام يطالب بتفويض أو توكيل إلهي موجب للسياسات الدنيوية التي تسعي إلى تحقيق سلام وعدل بشكل منطقي . وأيضًا فإن خلاصة فكر أوكام هي تفضيل النظرية التي اقترحها للمرة الأولى البابا جيلازيوس الأول (٤٩٢-٤٩٦) القائلة بأن سلطتي البابا والإمبراطور مستقلتان على أن البابا جيلازيوس قد صاغ نظرية السيفين؛ لأنها كانت في زمانه دفاعا عن استقلال الكنيسة عن السياسة . ثم بعد ذلك برزت هذه النظرية، واحتلت الساحة على يد البابا أينوسينت الثالث (١١٩٨- ١٢١٦) الذي قال بنظرية تفوّق السلطة الكنسية على الإمبراطورية . وهذه النظرية قد نجمت عنها مناقشات مطولة. (Buytaert ,1992 , p. 466)

أ- سلطة الحاكم

يقدم أوكام مجموعة من الإشكالات حول سلطة الحاكم، وهل الحاكم يكون دنيويا أم دينيا؟ وهل يكون حكام عديدون أم حاكم واحد ؟ وذلك كما يلي:

الفريق الأول : يرى أنه من الأفضل للعالم أن يحكمه في الأمور الزمنية حاكم واحد، ولا يجب بالضرورة أن نطلق عليه إمبراطورا ، ولن يحصل المجتمع البشري على السلام والهدوء بشكل كاف إلا من خلال هذا النوع من الحكومة، ويدلل بما يلي .

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

أ-يتأثر هذا الفريق بقول بيتر المبارك : « عندما يؤكد بيتر على أنه كان يقوم الملوك بإرسال الحكام للتصدي للشر ومعاقبة مرتكبيه والثناء على الخير ، وكل ما هو جيد ويتفق معه القديس بولس في أن القوى والسلطات الدنيوية هي من الرب من أجل إرهاب وتخويف مرتكبي الأخطاء، ومن أجل أمان وتأمين الخير والصالح ؛ حيث يقول : هل ترغب أو تتمني إذن أو بالتالي، ألا تخاف من السلطة أو القوة ؟ افعل كل ما هو خير وصالح، وسوف تحصل على ثنائه ومدحه ؛ حيث إنه وزير الرب أو سفير الرب إليك من أجل الخير ، ولكن إذا فعلت ما هو شر فكن خائفا ؛ لأنه لا يحمل السيف دون سبب » Buytaert ,1992 , p 238.))

ب- يتبع أوغسطين هذه الرسائل فيقول « أنه لم تكن السلطة أو القوة الممنوحة للملك من فراغ ، وكذلك قوانين الحكم وأنواع العذاب وأسلحة الجندي وتعاليم أو مبادئ الحاكم وقوة أو قسوة الأب الخير أو الطبيب كل هذه لها أنواعها وأسبابها ومسبباتها واستخدامها، وعندما يكون هناك خوف من كل هذا يتم تقييد السيئ ويعيش الصالح في هدوء مع وجود السيئ « Buytaert ,1992 , p 238.))

ج- إن الأمور الروحية التي يتحكم فيها الكهنة ورجال الدين يكون هو الحال مع الحكام الدنيويين والعامة وما يخص الأمور الدنيوية كما أوضح القديس بيتر عند تنصيب كليمنت يقول « حيث إنه من الخطأ بسبب عدم التقوى بالنسبة إليك (ويقصد كليمنت) أن تعمل دراسة كلمة الرب لتنفيذ الأمور والاهتمامات الدنيوية ، فإنه نفس الأمر هو خطأ بالنسبة للعامة أن لا يلتزموا – بكل إخلاص وإيمان – القيام بالأشياء أو الأمور التي تخص الحياة العادية المشتركة ، ويقول له : « لن يتمنى أو يرغب المسيح أن يعينك أو ينصبك اليوم حاكماً أو قاضياً في القضايا أو الأحوال الدنيوية خشية أن تختنق بسبب الاهتمامات الحالية للرجال ، وأن لا تكون قادرا على

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

أن تقدس أو تكرس نفسك لكلمة الرب . اترك العامة من جانبهم يوضحون بأنفسهم بأنهم كرسوا أنفسهم لهذه الأعمال التي قلنا إنها غير مناسبة لك » (Buytaert ,1992 , p 239.))

يتضح من هذه الأقوال أن المسيح يعطي السلطة للحاكم الزمني ليتناول الأحكام والأمور الزمنية, وأن للحاكم أمورا وأفعالا يقوم بها, والعامة لهم أمورهم الخاصة التي يقومون بها.

د- أكد البابا نيكولاس على نفس الفكرة عندما أشار إلى أن العالم وصل إلى الحقيقة, والصواب أنه لا نترك الإمبراطور يقوم بمسئوليات وحقوق البابا بعد الآن ، وأن البابا لا يجب أن يطلق على نفسه إمبراطورا, فهناك الوسيط بين الرب والبشر هو المسيح عيسي ؛ حيث إنه ميز بين السلطتين ، وبهذا يحتاج الأباطرة المسيحون البابا‌وات من أجل الحياة الآخرة الأبدية, ويحتاج البابا‌وات إلى القوانين الإمبراطورية فقط لسير الشئون والأعمال بالإمبراطورية, وبهذه الطريقة تنفصل الأنشطة الدينية وتبتعد عن الأمور الجسدية، وأن هؤلاء في خدمة الرب, ولن يورطوا أنفسهم على الإطلاق في الأمور الدنيوية .

ه-يرى أصحاب هذا الرأي أنه من الأفضل لكل مملكة أن تكون خاضعة لحاكم دنيوي واحد وإلا سوف تتصف جميع المملكات حول العالم بأنها شريرة ومؤذية ؛ وذلك طبقا لما قاله سليمان في الأمثال « حيثما لا يوجد حاكم سوف يفسد الناس « وإذا لم يكن هناك حاكم واحد فوق كل التجمعات أو الاتحادات فسوف يكون هناك شعور بالخوف , ويفسر قوله حيثما لا يوجد حاكم , وليس قوله حيثما لا يوجد حكام ؛ لأنه لا يمكن للشعب الواحد أن يكون بلا حاكم واحد مثلما هو الحال مع راعي الأغنام ، فهناك قطيع كبير من الأغنام ، وهناك راع واحد مثلما قال الحق في

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

إنجيل متى وإنجيل يوحنا « وهذا هو الحال جسد واحد ، مدينة واحدة ، وأمة واحدة ، ومملكة واحدة ، وإذا لم يحدث بينهم الاتحاد لن يكون هناك نظام، وبالتالي فإن جميع من يشتركون معا في الأمور الدنيوية في مجتمع واحد لابد أن يكون لهم حاكم واحد زمني ونجد في سفر الرسل (بولس الرسول إلى أهل رومية) يقول : هكذا نحن الكثيرون ، جسد واحد في المسيح ، وأعضاء بعضا لبعض، كل واحد للآخر «

و- لا يوجد شيء مصدر للنفع والإفادة ضد إرادة الرب في هذا العالم؛ لذا لابد من اعتبار أي شيء يخالف مشيئة الرب على أنه شرير وسيئ، ويمكن تقسيم المملكات بحيث تصبح تحت قيادة أو حكم العديد من الملوك أو الملوك المختلفين دون وجود سلطة أعلى من الرب، ويظهر ذلك بشكل واضح في سفر الملوك عندما أراد الرب من بني اسرائيل أن يكون لديهم اثنان من الملوك لا يخضعون لبعضهم، وليس لهم ملك أعلى منهم سلطة ؛ لذا لا يجب أن يكون الملك الدنيوي الواحد أفضل في حكم وسيادة كل الكائنات .

ي- هذا الأمر موجود في الكثير من القوانين المقدسة ، وأنه عندما يكون هناك ملك واحد أو حاكم واحد دنيوي يحكم جزءا من البشر ، لو كان هو الذي يطبق القوانين بكل عدل لن يكون مفيدا ومثال ذلك شعب إسرائيل هم جزء من الكائنات، ويستخدمون أكثر القوانين عدلا عندما يخضعون لملك واحد أو حاكم واحد فإن هذا الأمر يغضب الرب، لذا عندما طلب هذا الشعب أن يكون لهم ملك قال الرب لصموئيل في سفر صموئيل « اسمع لصوت الشعب في كل ما يقولون لك؛ لأنهم لم يرفضوك بل إياي رفضوا حتى لا املك عليهم «) سفر صموئيل ، الإصحاح ٨، آية ٧).

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

لذا يتضح أنه عندما يحكم العالم كله حاكم واحد دنيوي حتى لو تحول الجميع، واعتنق عقيدة الإيمان فإن هذا أمر غير مفيد ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا النوع من الحكم سوف يكون مصدر نفع لجميع الكائنات في الدولة إذا ظل البشر يتمتعون بالبراءة فقط . يقول في رسالة بولس الرسول إلى أهل كورنثوس « لا تكونوا تحت نير مع غير المؤمنين،لأنه أية خلطة للبر والإثم ؟ وأية شركة للنور مع الظلمة «(رسالة بولس الرسول إلى أهل كورنثوس ، الإصحاح ٦، آية ١٤). ولا يجب أن يعم السلام مع غير المؤمنين وهذا ما يوضحه ملك الملوك في متى « لا تظنوا أني جئت لألقي سلاما على الأرض ، ما جئت لألقي سلاما بل سيفا « (إنجيل متى ، الإصحاح ١٠، آية ٣٤). ونجد في سفر التثنية « أن الرب أمر بأن يضرب غير المؤمنين حتى الموت، وأن لا يكون هناك معاهدة معهم، ولا يتم منحهم الرحمة والشفقة « ودفعهم الرب أمامك ، وضربتهم ، فإنك تحرمهم لا تقطع لهم عهدا ولا تشفق عليهم « (سفر التثنية ، الإصحاح ٧، آية ٢) .

و من هذه النصوص نستنتج أنه لابد من فصل المؤمنين من غير المؤمنين في كل الأمور التشريعية في المحكمة ، وكذلك في كل الأمور حتى السلام المشترك؛ لذا نجد أنه يجب على جميع الكائنات والبشر أن يخضعوا لحاكم واحد دنيوي أو ملك واحد .

الفريق الثاني : يرى أنه من الأفضل أن لا يكون الحاكم دنيويا وأن يكون الحاكم دينيا هو من يحكم العالم بأسره ، ويعطي حججا وأدلة تؤكد ذلك الرأي هي كالتالي :

يؤكد أصحاب هذا الرأي وجود أدلة في الكتب والأعمال تؤكد قوة وسلطة البابا ورجال الدين, ويرون أن الحكمة مطلوبة, وهي من

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

الصفات الأساسية لأصحاب الامتيازات والرفعة, ومثال ذلك: عندما طلب سليمان الحكمة من الرب لكي يحكم شعب الله في الأمور الدنيوية. يقول الرب لسليمان في سفر أخبار الأيام « فقال الله لسليمان من أجل أن هذا كان في قلبك ولم تسأل غنياً ولا أموالاً ولا كرامة ولا أنفس مبغضيك ولا سألت أياماً كثيرة بل إنما سألت لنفسك حكمة ومعرفة تحكم بها على شعبي الذي ملكتك عليه, و قد أعطيتك حكمة ومعرفة وأعطيتك غنى وأموالاً وكرامة لم يكن مثلها للملوك الذين قبلك ولا يكون محلها لمن بعدك « : وكذلك قوله تعالى « يسمعها الحكيم فيزداد علماً ، والفهيم يكتسب تدبيراً « (سفر أخبار الأيام ، الإصحاح ١، آية١) .

من خلال هذه النصوص نفهم أن كلمة الحاكم ضرورية، ولكن الحكمة العظمى موجودة ما بين رجال الدين والكهنوت بصورة أكبر من الدنيويين ؛ لذا يستحق العالم بأسره أن يحكمه رجل دين وليس حاكما دنيويا . وهناك كثيرون دحضوا هذا الرأي، وقالوا بعدم إثبات صحته كما في الكتب المقدسة ؛ لأن من يكون رئيسا للآخر ينفي الشئون الدنيوية يجب أن يكون خبيراً في الحكمة الدنيوية والحكمة الدينية، ويكون على دراية وخبرة بقوانين الرب كما جاء في سفر التثنيه « وعندما يجلس على كرسي مملكته ، يكتب لنفسه نسخة من هذه الشريعة في كتاب من عند الكهنة

اللاويين « (سفر التثنيه ، الإصحاح ١٧، آية ١٨). وقوله « فتكون معه ويقرأ فيها كل أيام حياته، لكي يتعلم أن يتقي الرب إلهه ويحفظ جميع كلمات هذه الشريعة وهذه الفرائض ليعمل بها « (سفر التثنيه ، الإصحاح١٧، آية ١٩).

الفريق الثالث : يرى أصحاب هذا الرأي أنه ليس من المجدي أن يكون هناك حاكم واحد ، سواء أكان دنيويا أو دينيا، وكذلك ليس من المفيد أن يحكم العديد من الحكام المدنيين أو من رجال الدين بدون وجود

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

رئيس عليهم أو سلطة أسمى لها اليد العليا عليهم ليكون حاكما أو سيدا على مختلف الكائنات، ولكن يمكن أن يتم حكم هذا العالم بشكل أفضل إذا كان هناك العديدون يحكمون العالم معاً مثلما هو الحال في العديد من المدن والمجتمعات، ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى وجود حجج تدعم وجهة نظرهم هي كالتالي :

أ-يرى أصحاب هذا الفريق أن هذا النوع من الحكم والسيادة هو الأكثر نفعا وفائدة للعالم بأسره الذي يظهر أو يحدث فيه القليل من الخطايا والذنوب ؛ لأنه من خلال هذا الحكم سوف يتحقق العدل والسلام والوئام للجميع بشكل أفضل .

ب-إذا كان هناك العديد من الأشخاص الذين يمتلكون الحكمة والفضيلة هم سادة على البشر؛ فإنه سوف يكون هناك القليل جدا من أخطاء الحكم مقارنة عندما يكون هناك حاكم واحد يحكم الجميع، ويستند أصحاب هذا الرأي بما جاء في سفر المكابيين عند مدح الرومان « وإنما وصفوا لهم شورى يأتمر فيها كل يوم ثلاث مئة وعشرون رجلاً لإصلاح شئونهم « سفر المكابيين ،الإصحاح ٨، آية ١٥ .

الفريق الرابع : يذهب أصحاب هذا الفريق إلى أنه يجب أن تتعدد وتتنوع الحكومات والسيادات التي تحكم الجميع على حسب التنوع والتعدد والتباين والمزايا والضرورة على حسب العصر أو الحقبة الزمنية ؛ لذا قد يكون من المفيد والنافع أن يكون هناك حاكم واحد سواء أكان دينيا أم دنيويا يكون هو السيد فوق الجميع ، وفي أحيان أخرى يكون الأفضل أن يحكم عدة معا من الدنيويين أو من رجال الدين ، ويقوم أصحاب هذا الرأي بوضع عدة أدلة هي كالتالي :

أ-يجب أن يتم وضع القوانين من أجل تحقيق مزايا مشتركة ؛ لذا يجب وضع الحكام والسادة والآباء من المدنيين ورجال الدين فوق الجميع من أجل تحقيق مصالح وامتيازات مشتركة ، وكذلك فهم ملزمون بالاعتناء والاهتمام بأكثر ما يملكون ؛ لأنهم إذا وصفوا مصالحهم كآباء وسادة أمام أو ضد مصالح الآخرين فإنهم لن يكونوا سادة أو آباء بل سيكونون خونة» (Ockham ,1995 p.250).

ب- ويمكن أن يقوم حاكم واحد فقط سواء أكان دينيا أم دنيويا يتمتع بالعدل والحكمة، ويهتم بالمصالح المشتركة بصورة أفضل عند حكم الجميع من عدة حكام بدون سلطة أعلى منهم.

ج- يمكن حكم البشر بالطريقة التي أشار إليها الرب ، ويجب أن يتم حكم الأشخاص بواسطة الإيمان الحقيقي ، وأراد الرب أن يكون بنو إسرائيل الخاضعون له تحت حكم حاكم واحد أحيانا دنيوي، مثل: ديفيد وسليمان عندما حكموا شعب الرب كلهم .

ب - موقف أوكام فيما يتعلق بسلطة الحاكم .

يرى أوكام ضرورة خضوع الشعب لحاكم واحد, ويؤكد ذلك بعدة حجج هي كالتالي :

١-تأثر أوكام بما جاء في الكتاب المقدس من آيات ، كما في قوله تعالى « إذا لم يكن هناك حاكم سوف يفسد الشعب « (سفر الأمثال ، الإصحاح ١١، آية ١٤) . تشير هذه الآية إلى حاكم واحد, وليس عدة حكام، وقوله أيضًا: ملك إسرائيل ليهوشافاط ملك يهودا « أتذهب معي إلى راموت جلعاد ؟ وقال له «مثلي مثلك وشعبي كشعبك ومعك في القتال « (سفر أخبار الأيام الثاني ، الإصحاح ٣، آية ١٨) ، ونجد أنه لم يكن يعيش الشعبان في مدينة واحدة ، ولهذا فإنه من الأفضل للبشر أن يخضعوا في جميع

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

الأمـــور لحاكـــم واحـــد هـــو أعلـــى ســـلطة يعتمـــد عليـــه فـــي جميـــع التشـــريعات والســـلطات القضائيـــة .

ومـــن هـــذه الآيـــة يتضـــح أن هنـــاك راعيـــا واحـــدا أعلـــى مكانـــا، ويؤكـــد جيـــروم أنـــه فـــي كل مجتمـــع رئيـــس واحـــد أعلـــى

٢-يـــرى أوكام أنـــه عندمـــا يحكـــم الكثيـــرون بـــدون ســـلطة عليـــا أو رئيـــس أعلـــى منهـــم شـــعب مختلـــف, مثـــل: الملـــوك المختلفـــون يحكمـــون مملـــكات مختلفـــة, فـــإن هـــذا الشـــعب ســـوف يتضمـــن رعايـــا أومرؤوســـين لهـــم حـــكام مختلفـــون وبـــدون وجـــود ســـلطة عليـــا, وبالتالـــي ســـوف يكـــون مجتمعـــا غيـــر منظـــم وغيـــر مرتـــب؛ بســـبب ميـــل أو نزعـــة الطبيعـــة البشـــرية إلـــى الصـــراع والخـــلاف مـــا بيـــن مختلـــف الحـــكام وبســـبب عـــدم وجـــود ســـلطة أعلـــى منهـــم, وهـــذا أمـــر خطيـــر .

٣- ذهـــب أوكام إلـــى القـــول بـــأن نظـــام الحكـــم البابـــوي يتبـــع نظـــام الحكـــم الملكـــي, ويظهـــر ذلـــك عندمـــا قـــام المســـيح بتعييـــن القديـــس بطـــرس فـــي منصـــب البابـــا, وقـــال لـــه « أطعـــم رعيتـــي «,» أو مـــن يرعـــي رعيـــة, ومـــن لبـــن الرعيـــة لا يـــأكل «(انجيـــل يوحنـــا ، الإصحـــاح ١٠، آيـــة ١٦). أي أنـــه هـــو مـــن يطعمهـــم, ويبـــدو هنـــا أن المســـيح كان يريـــد مـــن بطـــرس هـــذا النـــوع مـــن الحكـــم, وكمـــا يظهـــر فـــي قولـــه تعالـــى « « وأنـــا أقـــول لـــك أيضـــا أنـــت بطـــرس وعلـــى هـــذه الصخـــرة ابـــنِ كنيســـتي ، وأبـــواب الجحيـــم لـــن تقـــوى عليهـــا « (رســـالة بولـــس الرســـول الأولـــي إلـــى أهـــل كورنثـــوس ، الإصحـــاح٩ ، آيـــة ٧) « وأعطيـــك مفاتيـــح ملكـــوت الســـماوات فـــكل مـــا تربطـــه علـــى الأرض يكـــون مربوطـــا فـــي الســـموات وكل مـــا تحلـــه علـــى الأرض يكـــون محلـــولا فـــي الســـموات «(إنجيـــل متـــى، الإصحـــاح١٦، آيـــة ١٨).

٤-يشـــير أوكام إلـــى أنـــه إذا قـــام بطـــرس بإعطـــاء أوامـــر أخـــرى علـــى عكـــس أو ضـــد الحريـــات والحقـــوق الممنوحـــة للمؤمنيـــن حتـــى لـــو اســـتدعت الضـــرورة

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

أو المواقف هذا فإن هذا لن يكون أمرا ملزما ، وإذا أصدر أية عبارات أو تعاليم مضادة لهذا فإن القانون نفسه سوف يبطلها ويلغيها؛ لأنه طبقا للقوانين « أن أي أمور أو أشياء يقوم بها الحاكم أو القاضي, ولا تمت بصلة لمهنته لن تكون لها سلطة إلزامية ؛ لأنه إذا كان ما يطلبه الأسقف أو الحبر الأعظم من رعيته عكس أو ضد حرية منحها له البابا فإن الرعية لديها حرية الرفض » Ockham ,1995,p 313) .)

٥- يؤكد أوكام أن نظام الحكم الملكي هو أفضل نظام للحكم على جميع الأنظمة الأخرى إذا حقق البر والإحسان والصداقة والسلام والوئام بين الرعية وتعزيز هذه الجوانب والحفاظ عليها من خلال تجنب مصادر النزاع والخصومات التي تفسد أي مجتمع ، ويجب على الحاكم تدعيم هذا وتحقيقه باستمرار لرعيته, ويتأثر أوكام في ذلك بالكتاب المقدس كما في قوله تعالى « وتكون الرئاسة على كتفه « وقوله « هذه هي وصيتي أن تحبوا بعضكم بعضا كما أحببتكم « (انجيل متي ،الإصحاح ١٥، آية ١٢)

٦-يتأثر أوكام بالمسيح الذي يشير إلى وجود الرئيس والكاتب في كل مجتمع؛ لأن فساد وهدم أي مجتمع يحدث بسبب الخلافات والصراعات والنزاعات وعدم الاتفاق .

٧-يؤكد أوكام أن الحكومة تكون موجهة نحو تحقيق السلام وإزالة الخلافات, وهذا يكون عندما يكون الحاكم واحدا لا يحدث أي خلاف ويكون العكس عند وجود عدة حكام ؛ لأنه بوجود عدة حكام يزول السلام وتنشب الصراعات, وتأثر في ذلك بأرسطو كما في كتابه السياسة « الخلافات بين النخبة تجعل المدينة بأكملها منقسمة بشكل مطلق .

يتضح مما سبق أن أوكام قد هدم الأقوال السابقة وتأثر بالفلاسفة السابقين عليه في سلطة الحاكم، ورأى أن نظام الحكم لابد أن يترأسه حاكم واحد وليس عدة حكام .

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

خاتمة البحث

*ذهب أوكام إلى أن البابا لا يمتلك سلطة مطلقة ويحترم الحريات والحقوق ؛لأن البابا لو امتلك السلطة المطلقة لاستعبد جميع البشر وهذا يتنافي مع الإنجيل ومضاد للتعايش السلمي بين البشر. وذهب إلى أنه ليس للإمبراطو سلطة مطلقة في الأمور الدنيوية ؛ لأنه لا يستطيع أن يفعل شيئًا ضد القانون الإلهي أو الطبيعي، وهنا ساوى أوكام بين البابا والإمبراطور.

*ذهب إلى القول بأنه إذا تهرطق البابا فلابد من وجود المجمع الكنسي أو المجلس الكنسي , وهذا المجلس يشمل الرجال والنساء, وهذا يدل على فكرة المساواة بين الرجل والمرأة, وأنه ليس للمرأة دور هامشي في السياسة.

*أكد أوكام أن الدولة المدنية أو السلطة الزمنية لابد أن ترتبط بالقانون, والقانون هو العدالة التي تعاقب المجرمين على الأفعال الخاطئة و لا يراعي الفوارق الطبيعية بين البشر, ويصبح انتهاكاً لحقوق الضعفاء لصالح الأقوياء .

*ذهب أوكام إلى القول بوجود اختلاف بين صفات البابا وصفات الإمبراطور, وأن البابا يجب أن يكون حكيما ولديه قدوة, ولا يجب أن يكون ثرياً ، والإمبراطور لديه الشجاعة والجرأة .

*أخطأ أوكام عندما حدد صفات للحاكم وبين أنه يجب على الفيلسوف أن يمنع الجريمة السياسية قبل وقوعها, وتكون سلطة الحاكم سلطة ملكية تنفيذية لا سلطة استبداية ، وأن الشعب هو الذي يختار الحاكم, وإذا ثبت فساد هذا الحاكم فمن حق الشعب أن يعزله ويعين غيره ، وهذا يدل على أن الشعب يحكم نفسه بنفسه من خلال سلطة الحاكم .

د/ سوزان عادل فهمى عبد المعطى

* بالرغم من وجود تعارض بين السلطتين الدينية و الدنيوية فإن بينهما ترتيبا وتنسيقا.

*عرض أوكام آراء بعض الفرق الخاصة بسلطة الحاكم وذهب إلى أن الحاكم لابد أن يكون واحداً؛ لأن الحكم الملكي واحد ويحقق الصالح العام, وأن وجود مجموعة حكام يؤدي إلى فساد المجتمع بأسره.

المصادروالمراجع:

أولاً: المراجع العربية :

* أمين ، محمد محمد . (د.ن) . تاريخ أوربا في العصور الوسطى . دار النهضة العربية . القاهرة .

* براس ، جبرائيل لي . (د.ن) . القانون الكنسي . سجل العرب ، القاهرة.

* توشار ، جان . (١٩٨٣) . تاريخ الفكر السياسي . ط ٢ . الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع .

* حسن، السيد العربي . (١٩٩٩) . أصول القانون الكنسي . دار النهضة العربية.

*شوفاليه ، جان جاك . (١٩٧٩). تاريخ الفكر السياسي . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.

* عبد الحميد ، رأفت . (١٩٨٥). السمو البابوي بين النظرية والتطبيق . دار المعارف . القاهرة.

* كانتور، نورمان. (١٩٩٣) . العصور الوسطى الباكرة . عين للدراسات والبحوث الإنسانية . القاهرة .

* كوبلستون ، فرديريك . (٢٠١٣) . تاريخ الفلسفة . ط١. المركز القومي للترجمة . القاهرة.

ثانياً: المصادر .

*Ockham,William. (1989) . philiosophical Writings . Indian Oplis, Cambridge.

*Ockham,William. (1992). Ashort Discourse on the tyrannical Government . Cambridge university press.

*Ockham,William.(1995). Aletter to the friars minor and other writings and other writings . Cambridge university press.

ثالثاً: المراجع الأجنبية :

*Buytaert ,Eligius M. (1992). Collected Articles on Ockham. the Franciscan Institute,St.Bonaventura.

* Carlyle R.W. (1975). A History of Medieval Political Theory in The west . Cornell university . New York .

*Hutton ,Eward . (1996). The Franciscan in England (1224-1538) . Constable company . U.S.A.

*Lerner, Ralph & Mahdi , Muhsin. Medieval Political Philosophy . Cornell university . New York .

*Lewis, Ewart . (1954) .Medieval Political Ideas . New York .

*Mcgrade , Arther .(2008). The political Thought of William of Ockham , Cambridge university press.

*Reale, Giovanni & Antiseri , Dario .(1985). Il Pensiero Occidentale dale Origini ad

Oggi,storia delle idée filosofiche esccientifiche .

*Spade, Paul Vincent . (1999). The Cambridge Companion to Ockham . Cambridge University press.

*Tierney, Brian.(1955). Foundation of Concilair Thought .Cambridge university press. U.S.A ,

*Voegelin , Erick . (1999). History of Political Ideas Age . Moissour university press . U.S.A.